الشراكة بين القطاع العام و الخاص كآلية لتحقيق التنمية – تجارب دولية رائدة –

Public-Private Partnership as a Mechanism for Development - Leading International Experiences -

إعداد:

د. قشام اسماعيل[1].

د. شقراني محمد [2] .

[1] أستاذ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة kamil17000@yahoo.fr

[2] أستاذ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة chegmed.cm@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/05/30 تاريخ القبول:2019/06/03 تاريخ النشر: 2019/06/22.

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام ، وهذا قصد إيجاد وتطوير مشروعات البنية التحتية، وتقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات العامة لفائدة المجتمع، كما هدفت الدراسة إلى إعطاء بعض التجارب الدولية لمجموعة من الدول منها التجربة الفرنسية، والكندية، و التجربة التركية بالإضافة إلى تجربة الإمارات العربية المتحدة، و التي نجحت في تحقيق شراكة بين القطاع العام و الخاص مما انعكس على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، وساهم في جلب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الكلمات المفتاح : شراكة؛ قطاع عام ؛ قطاع خاص ؛ تنمية .

Abstract:

The purpose of this study was to highlight the importance of private sector participation in public sectors, in order to create and develop infrastructure projects, and to provide as many public services as possible for the benefit of society, and the study aimed to give some international experiences to a group of countries including the French experience, The Canadian and Turkish experience as well as the experience of the United Arab Emirates, which has succeeded in achieving a partnership between the public and private sector, which has reflected on the economic and social life, and has contributed to the collection of many domestic and foreign investments.

Keywords: Partnership ; Public sector ; Private sector ; Development.

[1] **المؤلف المرسل**: د.قشام اسماعيل أستاذ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة*kamil17000@yahoo.fr*

I- تمهيد :

برزت في السنوات الأخيرة حاجة البحث عن كيفيات جديدة لتمويل إنشاء المرافق العامة وإقامة البُنى الأساسية في ظل عجز الموازنة العامة للدولة، فانصب التفكير في بعض الدول على أموال وقدرات القطاع الخاص كمنفذ يمكن المرور منه لتلبية الحاجات العامة، فظهرت الخصخصة كطريقة للتخلص من الأعباء المالية لتسيير الحكومي ، وتوجيه أموالها لامتصاص الفجوة بين نفقات وإيرادات ميزانية الدولة.

تعد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص طريقاً ثالثاً يتفادى عيوب أسلوبي الخصخصة والتسيير العمومي، وآلية لتنويع مصادر تمويل المرافق العامة وإنشاء البُنى الأساسية؛ سيما عند شح الإنفاق الحكومي

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات والاستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية ومراقبة مقدّمي الخدمات بهدف الارتقاء بها. كما تهدف إلى الاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص، وإشراكه في تحمل المخاطر.

مشكلة الدراسة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

- ما فائدة لجوء الحكومة إلى أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص، وما هو واقع تطبيق أسلوب الشراكة؟

منهج الدراسة :

أولاً: إطار مفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام و الخاص

ثانياً: أنواع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

ثالثاً: نماذج دولية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أهداف الدراسة :

- التعريف بالشراكة بين القطاعين العام و الخاص ؛
- إبراز أهمية وأهداف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ؛
- الاطلاع على بعض التجارب في مجال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص .

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على الشراكة بين القطاع العام و الخاص وواقعها في بعض الدول ، و بما أن الشراكة بين القطاعين عملية مهمة فان هذا البحث يكتسب أهمية خاصة ، كونه سيزود المعنيين في القطاعين بالمعلومات و التي من شانها المساهمة في انجاح هذه الشراكة

أولاً: إطار مفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

تستند الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ترتيبات تعاقدية بين واحد أو أكثر من الجهات الحكومية، وإحدى شركات القطاع الخاص في مشروعات معينة، يتم بمقتضاها قيام الشريك الخاص بإمداد الحكومة بالأصول والخدمات، والتي تقدم تقليديا من القطاع العام، بصورة مباشرة.

وتشمل هذه الترتيبات الصور المبسطة للتعاقد الخارجي، أو قد تمتد لتشمل نقل أو مشاركة الإدارة، أو عملية صنع القرار، وبحيث يكون للقطاع الخاص دوراً أكبر في تخطيط، وتمويل، وتصميم، وبناء وتشغيل، وصيانة الخدمات العامة. ويتوقف شكل التعاقد بين القطاعين العام والخاص على المهام التي يتولاها القطاع الخاص، وحجم المشاركة بين القطاعين في أطر عدة تشمل: تصميم المشروع، وتمويله، وتشييده، وتشغيله وصيانته[1].

تعرف الشراكة بين القطاع العام و الخاص حسب **صندوق النقد الدولي** هي الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدول[2].

كما يعرفها **البنك الدولي** على أنها اختصار يستعمل للدلالة على أية علاقة تعاقدية أو قانونية بين الجهات العامة والخاصة بهدف تحسين أو توسيع خدمات البنية التحتية [3]

تعريف الأمم المتحدة" :يقصد بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسئوليات والمخاطر بينهما بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك[4]

أهمية الشراكة بين القطاع العام و الخاص :

يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تكون أداة لتلبية الاحتياجات الخاصة بخدمات البنية التحتية. وعند تصميم هذه الشراكات بشكل جيد وتنفيذها في بيئة متوازنة تنظيمياً، يمكن لها أن تحقق المزيد من الكفاءة والاستدامة لتوفير الخدمات العامة مثل المياه، والصرف الصحي والطاقة، والنقل والاتصالات والرعاية الصحية والتعليم.

كما يمكن أيضاً لهذه الشراكات أن تسمح بتوزيع أفضل للمخاطر بين الجهات العامة والخاصة[5].

بالإضافة إلى أنه تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين فيما يلي[6]:

- تصحيح الوضع الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العجلة الاقتصادية الوطنية .
- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية .

- تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص .
- تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة والارتقاء بالمستويات التنموية .
- الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية باستخدام أحدث الأساليب .
- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص .
- تحسين مستوى عيش السكان وتطوير أنشطتهم الإنتاجية.

أهداف الشراكة بين القطاع العام و الخاص :

تهدف الشراكة بين القطاع العام و الخاص إلى تحقيق الأهداف التالية[7] :

1- تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية و الخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك:
   - التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية .
   - وضع الأولويات لأهداف و مشروعات البنية الأساسية .
   - مراقبة مقدمي الخدمات و تنظيم الخدمة .

2- إدخال الإدارة و الكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة ، و إشراكه في تحمل المخاطر ؛

3- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام :بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، وجودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التي يتحملها المشارك .فالسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة ؛

4 - تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد و بالميزانية المحددة ؛

5- تفادى تدهور الأصول و المنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر ؛

6- تحقيق التأكد من الموازنة (فيما يختص برأس المال و التكاليف التشغيلية) ؛

7- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول و التشغيل و الصيانة ؛

8- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم و الإنشاء و التمويل و الصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة .

مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

مما لا شك فيه بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص، ولاسيما عندما يكون الاقتصاد الوطني يعمل بأدنى من كامل قدراته وطاقاته التشغيلية في الحالات الاقتصادية جميعا، من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة .

ومن هنا يمكن حصر مبررات اللجوء إلى الشراكة في النقاط التالية[8] :

1- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.

2- التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.

3- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.

4- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات.

5- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.

6- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.

7- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.

8- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام و تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

ثانياً: أنواع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

إن الإطار الذي تأخذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يمكن حصره في شكل واحد، حيث تختلف شروط الشراكة ونوعها حسب درجة تحمل كل طرف لمسؤوليات التمويل والمخاطرة والإنجاز وغيرها، ويمكن إيجاز أهم أشكال الشراكة بين القطاعين فيما يلي:

عقد الإدارة: يتم الاتفاق بين القطاعين العام و الخاص ، لإدارة المؤسسة من مؤسسات القطاع العام ، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل الى الشركة الخاصة، وليس حقوق الملكية ويحصل القطاع الخاص على رسوم مقابل خدماته، ويمكن ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو أدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة العقد ما بين 03-05 سنوات[9].

- **عقد الإيجار**: ترتيب بين القطاع الخاص (المستأجر) وسلطة عامة للحصول على حق تشغيل مرفق عام لفترة من الزمن ويستمر المرفق مملوكا للعام، وعلى خلاف الوضع الامتياز ، فان المستأجر لاتقع عليه مسؤولية القيام بالاستثمار، وقد يسمى الاستئجار احيانا امتياز الخدمة[10].
- **عقود الانتفاع طويل الأجل** :تستخدم لشراء مشروعات البنية الأساسية الضخمة .ويطلب من الشركة تمويل وبناء وتشغيل المرفق لفترة معينة (20–30سنة) ينتقل بعدها المرفق إلى القطاع العام[11]
- **عقود الامتياز**: هو ترتيب مؤسسي بمقتضاه يستأجر القطاع الخاص أصولا من هيئة عامة لفترة زمنية ويتولى مسؤولية تمويل استثمارات ثابتة جديدة محددة خلال تلك الفترة، هذه الأصول الجديدة يتم انتقالها الى القطاع العام في تاريخ انتهاء التعاقد [12]
- **البيع**: تتم عملية الخوصصة عن طريق البيع من خلال عدة صور هي: البيع المباشر، أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية، أو البيع للعاملين والإدارة. وفي جميع الحالات يكون هذا الأسلوب لمشروعات قائمة بالفعل، ويتحمل القطاع الخاص (مثلا في الأفراد أو الشركات أو العاملين) مخاطر التمويل والإدارة والتشغيل والصيانة وغيرها من خلال المخاطر بالإضافة إلى ذلك فان أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك [13] .
- **أسلوب BOT**: تعهد الدولة إلى القطاع الخاص، بموجب اتفاق يبرم بينهما يلتزم بمقتضاه هذا الأخير، بتصميم وبناء البنية التحتية ذات الطابع الاقتصادي، ويرخص للقطاع الخاص بتملك أصول هذا المشروع وتشغيله بنفسها أو عن طريق الغير، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصا لها على نحو يمكنها من استرداد تكلفة المشروع وتحقيق هامش ربح طوال مدة الترخيص، ويلتزم القطاع الخاص بنقل ملكية أصول المشروع إلى الدولة عند أية الترخيص بالأوضاع والشروط المتفق عليها[14].

ثالثاً :نماذج دولية عن الشراكة بين القطاع العام و الخاص

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر طريقا جديدا يجب على الدول أن تسعى من خلالها إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات و قد لجأت الدول الى أسلوب الشراكة بسبب عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة والتغير التكنولوجي المتسارع وضغوط المنافسة.

- **التجربة الفرنسية**

انطلاقا من سنة 2000 م ظهرت أشكال جديدة للشراكة بين القطاعيين العام والخاص ، وذلك بهدف الحصول على موارد جديدة، وترشيد استعمال موارد الدولة. تمكنت فرنسا من إنجاز أول بنية تحتية عمومية في العاصمة باريس .

- **أهم المشاريع المنجزة .**

إنجاز 3 سجون، بناء مستشفيات جامعية النواة الأولى للشراكة بين القطاعين العام، والخاص بفرنسا .وامتدت التجربة لتشمل قطاعات هامة أخرى على غرار التنوير العمومي، والطرقات، والشبكة الحديدية، والمنشآت الرياضية، والاتصالات، وجمع النفايات، ومن أبرزها:

- المعهد الوطني للرياضة، والتربية المدنية 250 :مليون أورو لمدة 30 سنة؛
- الملعب الرياضي بمدينة ليل 430 :مليون أورو؛
- القطب الطاقي بمستشفى Estaing 35مليون أورو لمدة 20 سنة؛
- مركب صحي بجنوب فرنسا 340 :مليون أورو؛
- القطب الطاقي بمستشفى أليس 120مليون أورو؛

في هذا الإطار أثبتت التجربة الفرنسية أن العمل الاجتماعي أمكن له استثمار أموال القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وساهم في إرساء نموذج ناجح من الشراكة في هذا المجال .كما ساهم في إرساء ثقافة إدارية للشراكة الاجتماعية، والصحية في فرنسا إلى شراكة تعاقدية على مستوى الموارد، والأهداف، وجعلها في خدمة المواطن [15]

- **التجربة الكندية :**

لقيت الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في كندا من قبل الحكومة اهتمام كبيرا لما عادت عليها بالفائدة ، و لعل من أهم مشاريع الشراكة بين القطاعين نذكر مايلي :

- مشروع البوابة الالكترونية للسياحة (Bonjour Quebec.com): يعتبر هذا المشروع من أهم مشاريع الشراكة بين وزارة السياحة و القطاع الخاص، يهدف هذا المشروع الى التعريف بمقاطعة الكيباك كوجهة سياحية ن وهذا بوضع كل الملعلومات و الإرشادات التي تهم السائحين ، وربط 13000 من وكالات سياحية وفنادق بهذه البوابة، وهذان وهذا لتمكين السياح من ضبط برامج رحلاتهم على الخط و الحجز لدى الوكالات السياحية .
- إبرام عقود الشراكة مع المؤسسات الخاصة في مجال استغلال وتوزيع المياه والتي انطلقت في 2001، حيث قررت بلدية مونريال تعويض التجهيزات المتقادمة من البنية الأساسية بعد أن تسببت هذه التجهيزات في تدني جودة المياه بالمينة[16].

- **التجربة التركية :**

إن نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص مستخدم على نحو واسع في أرجاء تركيا لمشروعات البنية التحتية

والطاقة، حيث بعد تدعيم بنيتها التحتية الحديثة بمشروعات عالمية، تحصلت تركيا على ثاني أعلى ترتيب في مشاركة القطاع الخاص حسب إصدار قاعدة بيانات البنية التحتية في البنك الدولي لسنة 2015 .

ومن أهم مجالات مشاريع التجربة التركية نذكر ما يلي :

الطاقة الكهربائية :

في مجال الطاقة الكهربائية تمكنت تركيا من رفع مقدار القدرة المبذولة من 38843 ميجاواط في عام 2005 إلى73147 ميجا واط في عام . 2015 ويتوقع القطاع حدوث زيادة في معدلات النمو حتى يتم تحقيق الهدف الذي تسعى إليه الحكومة بوصول القدرة المقررة المبذولة إلى 120000 ميجاواط بحلول عام2023 ، ووفقا لمعطيات مركز التنافسية العالمي تحصلت تركيا على نقطة 5.96 على 10 فيما يتعلق بمستوى الكفاءة والفعالية في البنية التحتية الخاصة بالطاقة الكهربائية، وهو ما يعد معدلا مقبولا جدا مقارنة بمسيرة التنمية المنطلقة في تركيا.

وسائل الاتصال :

وصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول في تركيا سنة 2015 إلى 73.7مليون نسمة مقابل 11.5 مليون مشترك في خدمة الخط الثابت، بينما بلغ عدد المشتركين في خدمة الانترنت على الهاتف المحمول 39.1 مليون نسمة، والمشتركين في شبكات الانترنت واسعة النطاق 48.6 مليون. هذه الأرقام سمحت لتركيا بالحصول على 7.55 على 10 فيما يخص مدى وفاء تكنولوجيات الاتصالات)التقنيات الصوتية والبيانات (بمتطلبات العمل التجاري، وفقا لمعطيات مركز التنافسية العالمي، متجاوزة بذلك العديد من الاقتصاديات المتقدمة في العالم كألمانيا، روسيا، إيطاليا، أستراليا وغيرها، وهو ما جعلها في مركز مريح ومشجع على مزيد من الاستثمارات في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى الاستغلال الأمثل لهذه التقنية في تطوير العمل التجاري والاقتصادي بالبلد.

شبكة ووسائل النقل

بلغ عدد الركاب المسافرين جوا في تركيا سنة 2015 أكثر من 182 مليون نسمة، وبلغ عدد المطارات 55 بـ 39مطارا دوليا بينها 25 مطارا متواصل العمل و 14 مطارا موسميا .بينما بلغ طول شبكة الطرق 66244 كلم 2289كلم طرق سريعة، 31215 كلم طرق سريعة وطنية، و 32740 كلم طرق خاصة بالمقاطعات، بينما (وصل طول شبكة السكك الحديدية 12532 كلم منها 11319 كلم للقطارات التقليدية و 1213 كلم قطارات فائقة السرعة) .

ويساهم التوسع الهائل في شبكة القطارات فائقة السرعة في احتلال تركيا المرتبة السادسة على مستوى قارة أوروبا والمرتبة الثامنة على مستوى العالم من حيث طول خط سير القطارات فائقة السرعة لديها، ومن اهم مشاريع النقل نذكر مشروع مرمراي، جسر البوسفور الثالث، أو جسر السلطان سليم الأول، نفق أوراسيا، المطار الثالث

في اسطنبول، جسر خليج إزميت (جسر عثمان غازي)، نفق اسطنبول الكبير، جسر جاناكالي المعلق، قناة اسطنبول وكل هذا حققته تركيا بفضل الشراكة مع القطاع الخاص[17].

- **التجربة التونسية :**

قامت تونس بوضع وسن مجموعة من القوانين و المراسيم الحكومية و التي تنظم و تحمي الشراكة بين القطاع العام و الخاص ولعل من أبرزها ما يلي :

الإطار التشريعي والترتيبي بالنسبة لعقود الشراكة[18] :

- القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- الأمر الحكومي عدد 771 لسنة 2016 المؤرخ في 20 جوان 2016 المتعلق بضبط تركيبة وصلاحيات المجلس الاستراتيجي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- الأمر الحكومي عدد 772 لسنة 2016 المؤرخ في 20 جوان 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات منح عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- الأمر الحكومي عدد 782 لسنة 2016 المؤرخ في 20 جوان 2016 المتعلق بكيفية مسك سجل الحقوق العينية الموظفة على البنايات والمنشآت والتجهيزات الثابتة المحدثة في إطار عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- الأمر الحكومي عدد 1104 لسنة 2016 المؤرخ في 4 جويلية 2016 المتعلق بضبط شروط وصيغ تحديد المقابل الذي يدفعه الشخص العمومي لشركة المشروع وضبط شروط وصيغ إحالة أو رهن الديون في عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- الأمر الحكومي عدد 1185 لسنة 2016 مؤرخ في 14 أكتوبر 2016 المتعلق بضبط تنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي 2007ن فقد تم ابرام سبعة عقود للشراكة بين القطاع العام و الخاص في تونس، أربع صفقات مع قطاع الطاقة مناصفة بين الكهرباء والغاز الطبيعي، وصفقتان في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وصفقة واحدة مع البنية التحتية للمطار، حيث بلغت القيمة التراكمية للاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية 3.17 مليار دولا أمريكي من سنة 1990 – 2007 ، أما البنية لمشروعات المطار و الغاز الطبيعي والكهرباء فكانت مبالغ الاستثمار الخاص على التوالي 840 مليون دولار أمريكي، 657 مليون دولار أمريكي، و 291 مليون دولار أمريكي، ومن عقود الشراكات بين القطاعين العام و

الخاص، كان عقد الامتياز الخاص بمطارات النفيضة و المنستير، ومشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي (الألف، والعطار الثاني) ، من العقود المثيرة للاهتمام بشكل خاص، حيث أنها تجمع بين نظام BOT البناء و التشغيل ونقل الملكية) للبنية التحتية الجديدة، ونظام BROT للبنية التحتية العامة القائمة [19]

وهناك مشاريع أخرى للشراكة بين القطاعين العام و الخاص تجري الآن في وتونس، وتشمل إقامة مشروع جديد لإقامة ميناء للمياه العميقة النفيضة بنظام BOT

- **تجربة الامارت العربية المتحدة :**

أصدرت حكومة دبي القانون المحلي رقم 22 لسنة 2015 الذي ينظم عقود الشراكة بين القطاعين في الإمارة ، يهدف هذا القانون إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المشاريع، وزيادة الاستثمارات في مختلف المجالات، ووفقا لأحكام القانون المحلي يجوز أن تقترح مشروع الشراكة أي من الجهات الحكومية وإحدى جهات القطاع الخاص.

تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بخفض حصتها الكربونية، وتستعد لتوليد مالا يقل عن 27% من اجمالي الطاقة باستخدام تقنيات منخفضة الانبعاثات الكربونية بحلول 2021، ولتحقيق هذا الهدف، حشدت الدولة خيرات القطاع الخاص ورأس المال الدولي، من خلال شراكات طويلة الأجل بين القطاعين العام و الخاص، وتتضمن مشاريع البنية التحتية القائمة والمتوقعة ما يلي:

- ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة على مستوى المرافق الخدمية باستخدام التكنولوجيا الشمسية الفولتوضوئية
- مدينة مصدر لمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في أبو ظبي، و التي تمتد عبر مناطق جغرافية مختلفة
- مشروعات هيئة الطرق والمواصلات في دبي، ومن بينها تطوير ساحة الاتحاد.
- مشروع مسار 2020، والذي يشمل تمديد خط مترو دبي من جبل علي الى موقع إكسبو
- الشراكة في مشروعات إدارة النفايات: تقدم إحدى شركات القطاع الخاص " بيئة " الكائن مقرها في إمارة الشارقة ،خدمات إدارة المخلفات واعدة تدويرها، بالإضافة إلى الحلول البيئية للدوائر الحكومية المختلفة بالدولة وتتعاون شركة مصدر للطاقة المتجددة في أبو ظبي وشركة " بيئة " لإنشاء محطة حديثة في إمارة الشارقة لتحويل النفايات إلى طاقة .

وسوف يساعد المشروع إمارة الشارقة في تحقيق هدفها بعدم إلقاء نفايات في مكبات النفايات بحلول العام 2020 وبإمكان المحطة الجديدة تحويل ما يصل إلى 300.000 طن من النفايات الصلبة سنويا[20] .

– الخلاصة :

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية قطاع البنية التحتية، وضرورة اشتراك القطاعين العام والخاص في إقامة مثل هذه المشاريع، وهذا في ظل ما يعانيه القطاع الحكومي خاصة في الدول النامية و التي لم تعد تقدر على تلبية جميع الطلبات ومتطلبات الوضع الراهن، خصوصا مع الأزمة المالية واتساع دور الدولة وتحوله من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، وهذا ما حتما على القطاع العام ودفعه إلى محاولة إيجاد نوع من التوأمة بينه و بين القطاع الخاص في شتى الميادين الاقتصادية ، من خلال الاستفادة المتبادلة بينهما من الناحية المادية أو المعرفية، و في هذا توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تمثل البنية التحتية المفتاح الرئيسي لتطور وازدهار أي بلد في العالم، حيث أن هذه العناصر تسهل الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين، وهذا ما يجعلها من أولويات الحكومة .
- الشراكة بين القطاع العام و الخاص باتت ضرورة حتمية في عملية التنمية، ومن شأن المشاريع المنفذة بهذا النظام تلبية احتياجات الدول دون الاعتماد على ميزانية الدولة .
- تساهم مشاريع الشراكة بين القطاعين في جلب الاستثمارات الأجنبية و توجيهها للتنمية ، بالإضافة إلى رفع خبرة اليد العاملة المحلية نتيجة نقل الخبرات الأجنبية، وإحداث فرص عمل جديدة ومتنوعة.
- أثبتت الشراكة بين القطاعين العام والخاص فعاليتها في الدول محل الدراسة حيث اعتمدت عليها في إقامة العديد من مشاريع البنية التحتية على رأسها قطاع الطاقة والنقل والصحة والاتصالات و غيرها من القطاعات الإستراتيجية الأخرى.

– الإحالات والمراجع :

[1] اطلع عليه على الموقع https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/business/public-private-people-partnership/public-private-partnership يوم 2019/02/20 على الساعة 12:30.

[2] عدنان فرحات الجوراني، إعادة اعمار البنى التحتية في العراق ضرورة حتمية ملحة للتنمية الاقتصادية، اطلع عليه على الموقع، www.ahewar.org ، يوم 2019/02/20 على الساعة 14:45

[3] بلغنو سمية، 2018،دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد04، العدد02،جامعة شلف، ص 47.

[4] سعود وسيلة، فرحات عباس، 2016، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد03 العدد02، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،جامعة بشار ، ص 207.

[5]اطلع عليه على الموقع https://www.albankaldawli.org/ar/topic/publicprivatepartnerships/overview#1 يوم 2019/02/21 على الساعة 10:55.

[6] ليث عبد الله الفيهيوي، بلال محمود الوادي،2012، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص –الإطار النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، ص ص 24-25.

[7]أطلع عليه على الموقع http://www.startimes.com/?t=29175643 يوم 2019/02/21 على الساعة 11.20

[8] بن موفق زروق، قادري محمد الطاهر، 2018،تفعيل إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد الخامس، العدد الأول، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجلفة ، ص 123.

[9] محمد صلاح، 2015/2014، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية" ، أطروحة دكتوراه علوم .في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، الجزائر:جامعة الشلف، ص 39.

[10] بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[11] بن موفق زروق، قادري محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[12] رشيد فراح، كريمة فرحي، 2017، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص أداة لتنفيذ وتنمية الاستثمارات العمومية (نماذج من التجارب الدولية و العربية)، مجلة معارف، السنة 12، العدد 22، الجزائر: جامعة البويرة، ص 90.

[13] مبروك ساحلي، 2018، الشراكة بين القطاع العام والخاص كأالية لتحقيق التنمية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزء الرابع، الجزائر: جامعة الجزائر1، ص 134.

[14] محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[15] عفيف الهنداوي: 2011، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**، المدرسة الوطنية للإدارة، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الدورة الرابعة، (**2011/2010** ، الجزائر،ص ص80-82.

[16] رشيد فراح ، كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 93

[17] سعود وسيلة ، فرحات عباس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-213.

[18] أطلع عليه على الموقع http://www.igppp.tn/ar/node/158. يوم 2019/02/24 على الساعة 18.20.

[19] رشيد فراح، كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95 – 96.

[20] مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 137 – 138.